

تعرف إلى تفاصيل اختطاف 7 طلاب وإخفاءهم قسرًا



الأحد 17 ديسمبر 2017 01:12 م

استمرارًا لجرائم الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري لشباب مصر ضمن جرائم العسكر التي تستدعي المحاكمة امام محكمة الجنايات الدولية لما تمثله من جرائم توصف بأنها ضد الانسانية من قبل منظمات حقوق الإنسان؛ كشف أسرة طالب بجامعة الأزهر أمس عن اعتقاله وإخفاء مكان احتجازه دون سند من القانون

وأفادت أسرة "محمد حمدي علي" الطالب بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر، أحد أبناء مدينة الطامية بمحافظة الفيوم، أنه منذ اعتقال نجلهم أمس السبت 16 ديسمبر تم اقتياده لجهة غير معلومة حتى الآن دون معرفة أسباب ذلك محملة قوات أمن الانقلاب مسئولية سلامته.

أيضًا منذ اختطاف كل من إبراهيم طارق الفرقة الثالثة كلية الهندسة، أحمد البسطويسى خريج كلية الطب البيطري، من قبل قوات أمن الانقلاب بتاريخ في 28 نوفمبر الماضي من شارع عباس العقاد بالقاهرة، ولا يزال مكانهما مجهولاً حتى اللحظة رغم البلاغات والتليغرافات التي تم تحريرها من قبل ذويهم وهو ما يزيد من المخاوف والقلق البالغ على سلامتهما.

ومنذ 30 نوفمبر الماضي أيضًا ترفض عصاية الانقلاب الكشف عن مصير "عمر محمد مصطفى، محمد مجدي النجار" خريجي كلية التجارة بعد اختطافهما دون سند من القانون ضمن جرائم الإخفاء القسري التي لا تسقط بالنقادم.

واستنكرت منظمة هيومان رايتس إيجيت استمرار الجريمة ذاتها بحق "أيمن جبر" منذ اختطافه من قبل قوات أمن الانقلاب من أمام مديرية الطب البيطري بطنطا صباح يوم الأحد الموافق 3 ديسمبر الجاري دون التوصل لمكان احتجازه، وسط تخوف أسرته من تلفيق أي قضايا ضده أو اغتياله بدعوى تبادل إطلاق النار كما يحدث مع كل من يختفي قسرًا خلال الأشهر الماضية.

كما طالبت المنظمة ذاتها بالكشف عن مصير "محمد سامي محمد السيد"، البالغ من العمر 22 عامًا، وتم اختطافه من قبل قوات أمن الانقلاب بتاريخ 28 نوفمبر 2017، دون سند من القانون، من مقر سكن الطلبة بالنجم الخامس، ولم يعلم ذوه مكان اعتقاله ولا سبب اعتقاله حتى الآن.

يذكر أن محمد سامي من أبناء كفر شكر - محافظة القليوبية، طالب بالفرقة الرابعة بكلية الحاسبات والمعلومات بالقاهرة الجديدة، واعتقل معه اثنان من أصدقائه، وتقدم ذوهه ببلاغات للجهات المعنية بحكومة الانقلاب، ولم يتم الرد عليهم، كما لم يتم عرضه على النيابة، أو أي جهة تحقيق، حتى الآن مما يزيد تخوفهم عليه.

تأتي هذه الجرائم بما يخالف الإعلان العالمي لحماية جميع الأشخاص من الإخفاء القسري، خاصة المادة الرابعة من الإعلان والتي تؤكد أنه يعتبر كل عمل من أعمال الاختفاء القسري جريمة يعاقب عليها بالعقوبات المناسبة التي تراعى فيها شدة جسامتها في نظر القانون الجنائي.

وتتجاهل عصابة الانقلاب المطالبات الحقوقية بالكشف عن مصير المختفين قسرًا وإطلاق سراحهم بشكل فوري ومحاسبة المتسببين في إختفائهم قسرًا، كما نصت على ذلك المادة الخامسة من الإعلان العالمي لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري، والتي تنص على أنه بالإضافة إلى العقوبات الجنائية الواجبة التطبيق، يجب أن تترتب على أعمال الاختفاء القسري المسؤولية المدنية لمرتكبيها والمسؤولية المدنية للدولة أو لسلطاتها التي نظمت عمليات الاختفاء المذكورة أو وافقت عليها أو تغاضت عنها، وذلك مع عدم الإخلال بالمسؤولية الدولية للدولة المعنية وفقًا لمبادئ القانون الدولي.